صندوق الرؤية
دولـة الكويـت

البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020
مـع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

صندوق الرؤية
دولـة الكويـت

البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020
مـع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2 – 1
بيان المركز المالي	3
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات في حقوق الملكية	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	15 – 7

RSM البربع وشركاهم
برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت
ت +965 22961000
ف +965 22412761
www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة حاملي الوحدات المحترمين
صندوق الرؤية
دولـة الكويـت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لصـندوق الرؤية (الصـندوق)، والتي تتضـمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسـمبر 2020 وكذلك البيانات المالية للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصـورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للصـندوق كما في 31 ديسـمبر 2020، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الصندوق وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسـبين، بالإضـافة الى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالإلتزام بمسـؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصـلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا.

مسؤولية مدير الصندوق عن البيانات المالية

إن مدير الصـندوق هو الجهة المسـؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشـكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي يراه مناسـبا لتمكينه من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضـمن أية أخطاء مادية سـواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، يكون مدير الصـندوق مسؤولاً عن تقييم قدرة الصـندوق على تحقيق الاسـتمرارية والافصـاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاسـتمرارية وتطبيق مبدأ الاسـتمرارية المحاسـبي، ما لم يكن بنية مدير الصـندوق تصـفية الصـندوق أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك، أن مدير الصندوق هو الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصـول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سـواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الاخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشـأ من الإحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصـادية للمسـتخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

شركـة RSM البربع وشركاهم هي عضو في شبكة RSM. RSM هو الاسم التجاري المستخدم من قبل الاعضاء في شبكة RSM
ان كل عضو في شبكة RSM هو شركة محاسبة واستشارات لها وضعها القانوني المستقل. ان شبكة RSM ليست بذاتها كيانا قانونيا مستقلا

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للصندوق.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل مدير الصندوق.

- الاستنتاج حول ملائمة استخدام مدير الصندوق للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والمحتوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما والنظام الأساسي للصندوق والتعديلات اللاحقة عليه، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو للنظام الأساسي للصندوق والتعديلات اللاحقة عليه، على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للصندوق أو نتائج أعماله.

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
11 فبراير 2021

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات
مرخص فئة أ رقم 33

صندوق الرؤية
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2020	2019
الموجودات			
نقد لدى البنوك		**1,006,583**	4,574
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	3	**10,206,522**	13,113,096
موجودات أخرى	4	**292,886**	115,659
مجموع الموجودات		**11,505,991**	13,233,329
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
أرصدة دائنة	5	**23,460**	26,542
مجموع المطلوبات		**23,460**	26,542
حقوق الملكية:			
رأس المال	6	**8,947,705**	8,947,705
إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات	7	**(3,918,971)**	(3,918,971)
أرباح مرحلة		**6,453,797**	8,178,053
مجموع حقوق الملكية		**11,482,531**	13,206,787
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**11,505,991**	13,233,329
صافي قيمة الموجودات لكل وحدة استثمار قابلة للإسترداد	8	**1.283**	1.476

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (16) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي – ش.م.ك.ع.
مدير الصندوق

الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية – ش.م.ك.م.
مراقب الاستثمار وأمين الحفظ

صندوق الرؤية
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2020	2019
الإيرادات:			
(خسائر) أرباح غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**(409,546)**	794,670
(خسائر) أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**(1,373,563)**	648,573
إيرادات توزيعات أرباح نقدية		**307,733**	411,545
إيرادات فوائد		**49**	3,873
		(1,475,327)	1,858,661
المصاريف:			
أتعاب مدير الصندوق	9	**(193,895)**	(221,613)
أتعاب مراقب الاستثمار وأمين الحفظ	10	**(13,850)**	(15,830)
مصاريف عمومية وإدارية		**(41,184)**	(23,353)
		(248,929)	(260,796)
(خسارة) ربح السنة		**(1,724,256)**	1,597,865
الدخل الشامل الآخر للسنة		**-**	-
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة		**(1,724,256)**	1,597,865

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (16) تشكل جزءا من البيانات المالية.

صندوق الرؤية
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	رأس المال	إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات	أرباح مرحلة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018	8,947,705	(3,918,971)	6,580,188	11,608,922
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	1,597,865	1,597,865
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	8,947,705	(3,918,971)	8,178,053	13,206,787
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	(1,724,256)	(1,724,256)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	**8,947,705**	**(3,918,971)**	**6,453,797**	**11,482,531**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (16) تشكل جزءا من البيانات المالية.

2019	2020	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
1,597,865	**(1,724,256)**	(خسارة) ربح السنة
		تسويات:
(794,670)	**409,546**	خسائر (أرباح) غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
803,195	**(1,314,710)**	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(901,507)	**2,497,028**	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(113,633)	**(177,227)**	موجودات أخرى
(43,785)	**(3,082)**	أرصدة دائنة
(255,730)	**1,002,009**	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
(255,730)	**1,002,009**	صافي الزيادة (النقص) في النقد لدى البنوك
260,304	**4,574**	نقد لدى البنوك كما في بداية السنة
4,574	**1,006,583**	نقد لدى البنوك كما في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (16) تشكل جزءا من البيانات المالية.

1- تأسيس الصندوق وأغراضه

تم تأسيس صندوق الرؤية (الصندوق) – كصندوق مفتوح برأس مال متغير – بتاريخ 21 مايو 2002 بموجب القرار الوزاري رقم 113 لسنة 1992 وفقاً للقانون رقم 31 لسنة 1990 في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار. إن الصندوق خاضع لإشراف هيئة أسواق المال طبقا للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

بدأ الصندوق مزاولة نشاطه في 29 يونيو 2002 - مدة الصندوق 15 سنة، قابلة للتجديد لمدة أو مدد مماثلة بناء على طلب مدير الصندوق بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال. انتهت المدة الأولى للصندوق بتاريخ 20 مايو2017 وقد تم تجديد مدة الصندوق 15 سنة تنتهي بتاريخ 20 مايو 2032.

إن الأغراض التي أسس من أجلها الصندوق هي القيام بما يلي:
- استثمار الأموال لصالح من يرغب من المواطنين الكويتيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي والأجانب، أشخاصاً طبيعيين واعتباريين، وفقاً للقانون وذلك في مجال بيع وشراء الأوراق المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
- استثمار الفوائض المالية في الإصدارات الأولية والسندات الحكومية والاكتتابات العامة المتوقع إدراجها، بما في ذلك استخدام أية أدوات مالية مرخص بها من قبل الهيئة على تداولها ويمكن استثمار الفوائض أيضاً بشكل ودائع قصيرة ومتوسطة الأجل لحين توافر فرص استثمارية أخرى.
- توفير فرص استثمارية بناءً على أسس ودراسات وافية لتحقيق أعلى عائد ممكن وبمخاطر محدودة.

لاحقاً لتاريخ البيانات المالية، بتاريخ 20 يناير 2021، تم تعديل النظام الأساسي للصندوق وذلك لتعديل أغراض الصندوق. إن أغراض الصندوق المعدلة هي كما يلي:
- استثمار الأموال لصالح من يرغب من المواطنين الكويتيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي والأجانب، أشخاصاً طبيعيين واعتباريين، وفقاً للقانون وذلك في مجال بيع وشراء الأوراق المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.
- استثمار الفوائض المالية في الإصدارات الأولية والسندات الحكومية والاكتتابات العامة المتوقع إدراجها، ويمكن استثمار الفوائض أيضاً بشكل ودائع قصيرة ومتوسطة الأجل لحين توافر فرص استثمارية أخرى أو أي أدوات استثمارية جديدة على سبيل المثال لا حصر (المشتقات المالية، التداول بالهامش، اتفاقيات إعادة الشراء، التداول في سوق الخيارات) التي يتم تنظيمها والموافقة على التعامل بها داخل بورصة الكويت للأوراق المالية.
- توفير فرص استثمارية بناءً على أسس ودراسات وافية لتحقيق أعلى عائد ممكن وبمخاطر محدودة.
- يستثمر مدير الصندوق أموال الصندوق في مجال بيع وشراء الأوراق المالية وأسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، كما يحق للمدير استثمار أموال الصندوق في السوق الآجل التي يتم طرحها لدى بورصة الكويت للأوراق المالية.

يتم إدارة الصندوق من قبل شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي – ش.م.ك.ع. (مدير الصندوق)

يقوم بدور مراقب الاستثمار وأمين الحفظ الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية – ش.م.ك.م. (مراقب الاستثمار وأمين الحفظ).

إن العنوان المسجل لمدير الصندوق هو ص.ب. 819 الصفاة – 13009، الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المرفقة من قبل مدير الصندوق ومراقب الاستثمار وأمين الحفظ بتاريخ 11 فبراير 2021.

2- السياسات المحاسبية الهامة

أ - أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية للصندوق وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. تتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للصندوق، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الموجودات أو المدفوع لسداد المطلوبات في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من مدير الصندوق إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ز). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، بإستثناء تأثير تفشي جائحة فيروس كوفيد 19 على الصندوق وذلك وفقاً لما هو مبين في إيضاح رقم (16).

المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية:

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2020:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8) – "تعريف الأهمية النسبية"
توفر تلك التعديلات تعريفًا جديداً للأهمية النسبية التي تنص على أن "المعلومات تعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر حذفها أو تحريفها أو إخفائها على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للبيانات المالية للأغراض العامة استناداً إلى تلك البيانات المالية، والتي توفر معلومات مالية حول منشأة محددة". توضح التعديلات أن الأهمية النسبية ستعتمد على طبيعة أو تأثير المعلومات، سواء بشكل فردي أو بالإضافة إلى معلومات أخرى في سياق البيانات المالية. يعتبر التحريف في المعلومات جوهرياً إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية، كما أنه ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مستقبلي على الصندوق.

إطار المفاهيم للتقارير المالية الصادرة في 29 مارس 2018
إن إطار المفاهيم ليس معياراً، ولا تتجاوز أي من المفاهيم الواردة فيه المفاهيم أو المتطلبات في أي معيار. إن الغرض من إطار المفاهيم هو مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير المعايير، ومساعدة القائمين على إعداد البيانات المالية على تطوير سياسات محاسبية متسقة في حالة عدم وجود معيار ساري قابل للتطبيق، ومساعدة جميع الأطراف على فهم المعايير وتفسيرها. سيؤثر ذلك على الكيانات التي طورت سياساتها المحاسبية بناءً على إطار المفاهيم. يتضمن إطار المفاهيم المعدل بعض المفاهيم الجديدة والتعاريف المحدثة ومعايير الإعتراف بالموجودات والإلتزامات ويوضح بعض المفاهيم الهامة. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية للصندوق.

تنطبق بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للمرة الأولى في 2020 ولكن ليس لها تأثير على البيانات المالية للصندوق. لم يقم الصندوق بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات صادرة وغير جارية التأثير.

التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2018 – 2020

فيما يلي ملخص للتعديلات من دورة التحسينات السنوية 2018 – 2020:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – "الرسوم في اختبار (10%) لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية"
يوضح هذا التعديل الرسوم التي تتضمنها المنشأة عند تقييم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة بين المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. تقوم المنشأة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي.

إن هذا التعديل ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. سيطبق الصندوق هذه التعديلات على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي. ليس من المتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير مادي على الصندوق.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – "تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة"
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020، تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. إن تلك التعديلات لا يتوقع ان يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية.

ب - الأدوات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف أدواته المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يكون الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي. الأرباح وتوزيعات الأرباح والأرباح والخسائر المتعلقة بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات يتم تسجيلها كمصروف أو دخل. توزيعات حاملي الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية تتم مباشرة على حقوق الملكية. مقاصة الأدوات المالية تتم عندما يكون للصندوق حق قابل للتنفيذ من الناحية القانونية للتعويض ويعتزم التسوية إما على أساس صاف أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي النقد لدى البنوك، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الموجودات الأخرى والأرصدة الدائنة.

(أ) الموجودات المالية

1) تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالصندوق بإدارة موجودات الصندوق وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

يحدد الصندوق نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة الصندوق لموجوداته المالية لتحقيق أهدافه، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف الصندوق الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال الصندوق لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة – اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يتم تحديد نموذج الاعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية او تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

يقوم الصندوق بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بشراء أو بيع الموجودات. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية ماعدا للموجودات المالية من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما يحول الصندوق حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الصندوق، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما يحتفظ الصندوق بالسيطرة، فيجب عليه الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركته فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف موجوداتها المالية عند الإعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:

- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا استوفت الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

الموجودات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بايرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات العملة والانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة معدل العائد الفعلي

طريقة معدل العائد الفعلي هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. بشكل عام، فإن معدل العائد الفعلي هو السعر الذي يقوم بخصم التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو حيثما ينطبق، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة عن ضعف ائتماني، يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي المعدل ائتمانيا عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتصل إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد لدى البنوك والموجودات الآخرى تصنف ضمن " الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة".

الموجودات الأخرى

إن الموجودات الأخرى ليست من مشتقات الموجودات المالية، ويوجد لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وليست مدرجة في سوق نشط. تنشأ هذه الموجودات الأخرى عندما يقدم الصندوق الأموال أو الخدمات بشكل مباشر إلى المدين دون رغبة تداول في الذمم المدينة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي معايير القياس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. على وجه التحديد ، يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ما لم يعين الصندوق استثمارًا في حقوق الملكية كما في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي.

يتم إثبات التغير في القيمة العادلة وايرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر وفقاً لشروط العقد أو حين يتم إثبات حق الصندوق في استلام الدفعات.

يصنف الصندوق الاستثمارات في الأسهم المدرجة وغير المدرجة وصناديق السوق النقدي كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي.

2) إنخفاض قيمة الموجودات المالية

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) من الصندوق أن تقوم بتسجيل مخصص لخسائر الائتمان المستقبلة لجميع أدوات الدين التي لا يحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن خسائر الائتمان المتوقعة مبنية على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها، ويتم تخفيض العجز باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات.

بالنسبة للموجودات الأخرى، قام الصندوق بتطبيق المنهج المبسط للمعيار على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة. وقد تم تحديد أنه لم يحدث أي تأثير جوهري من تقييم خسائر الائتمان المتوقعة حيث تمثل غالبية الأرصدة المدينة في المستحق من المقاصة نتيجة معاملات في الأوراق المالية وتوزيعات الأرباح المستحقة والتي لا توجد بها حالات للتخلف عن السداد قد حدثت. ولذلك تم اعتبارها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.

(ب) المطلوبات المالية

يتم الاعتراف بجميع المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بعد خصم تكاليف المعاملة المباشرة. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

أرصدة دائنة

يمثل بند الأرصدة الدائنة الإلتزام لسداد قيمة خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم الاعتراف بالأرصدة دائنة مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر. إذا لم يكن التعديل جوهريًا ، يكون الفرق بين: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل ؛ و (2) يجب الاعتراف بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في بيان الأرباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن الأرباح والخسائر الأخرى.

(ج) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي او لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

ج - رأس المال

يقوم الصندوق بإصدار الوحدات، وهي قابلة للإسترداد وفقاً لخيار حملة الوحدات وتصنف كحقوق ملكية وفقاً للتعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الذي اعتمده الصندوق في عام 2009، ويمكن إعادة الوحدات القابلة للإسترداد إلى الصندوق طبقاً للنظام الأساسي للصندوق مقابل نقد يساوي حصة نسبية من قيمة صافي موجودات الصندوق طبقاً لتقييم الوحدة عند الاسترداد.

د - تحقق الإيراد

إن إيرادات الصندوق ناتجة من الفوائد، توزيعات الأرباح وأرباح بيع الموجودات المالية من خلال الأرباح أو الخسائر كما هو مبين في السياسة المحاسبية إيضاح رقم 2 (ب).

هـ - المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الصندوق إلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

و - الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية الا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أومتوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ز - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن الصندوق يقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات المستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق والمبينة في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

عند اقتناء الأصل المالي، يقرر الصندوق ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" ، "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشـــامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. يتبع الصـــندوق إرشـــادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصـــنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم 2 (ب).

التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة.

القيمة العادلة للموجودات المالية

يقوم الصندوق باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من الصندوق عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

3- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2020	2019
أسهم مدرجة	**9,937,179**	12,374,522
صناديق سوق نقدي – (تحت التصفية)	**269,343**	716,254
أسهم غير مدرجة	**-**	22,320
	10,206,522	13,113,096

تم تصـــنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخســـائر بناءً على أســـاليب التقييم المســـتخدمة كما هو مبين في إيضاح رقم (13).

4- موجودات أخرى

تتضمن الموجودات الأخرى مبلغ 289,196 ديناراً كويتياً (2019: 110,298 ديناراً كويتياً) مبالغ مستحقة من وكيل المقاصة وذلك لحساب أنشطة المتاجرة في الاستثمارات ولكن لم يتم تحصيلها كما في تاريخ البيانات المالية.

5- أرصدة دائنة

	2020	2019
المستحق إلى مدير الصندوق (إيضاح 11)	**17,047**	19,661
المستحق إلى مراقب الاستثمار وأمين الحفظ (إيضاح 11)	**3,579**	4,048
دائنون آخرون	**2,834**	2,833
	23,460	26,542

6- رأس المال

وفقاً للمادة رقم (5) من النظام الأساسي للصندوق، يتراوح رأس مال الصندوق من 5,000,000 إلى 50,000,000 وحدة (2019: من 5,000,000 إلى 50,000,000 وحدة) بقيمة إسمية 1 ديناراً كويتياً لكل وحدة. بلغ عدد الوحدات القائمة 8,947,705 وحدة كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: 8,947,705 وحدة) بقيمة إسمية 1 ديناراً كويتياً للوحدة. يتم إصدار وإسترداد هذه الوحدات بناء على خيار حملة الوحدات بسعر يعتمد على صافي قيمة موجودات الصندوق عند الإصدار / الإسترداد.

7- إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات

يؤخذ نقص / فائض القيمة الإسمية نتيجة الإستردادات / الاكتتابات إلى إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات.

8- صافي قيمة الموجودات لكل وحدة استثمار قابلة للإسترداد

	2020	2019
مجموع حقوق الملكية لحملة وحدات الاستثمار القابلة للإسترداد	**11,482,531**	13,206,787
عدد الوحدات القابلة للإسترداد	**8,947,705**	8,947,705
صافي قيمة الموجودات لكل وحدة استثمار قابلة للإسترداد	**1.283**	1.476

9- أتعاب مدير الصندوق

وفقاً للمادة رقم (26) من النظام الأساسي للصندوق، يتقاضي مدير الصندوق أتعاب سنوية تبلغ 1.75% من القيمة الصافية لموجودات الصندوق. تلك الأتعاب يتم إحتسابها بشكل شهري وتسدد شهرياً طول مدة الصندوق طبقاً للنظام الأساسي للصندوق.

10- أتعاب مراقب الاستثمار وأمين الحفظ

وفقاً للمادة رقم (26) من النظام الأساسي للصندوق، يتقاضي مراقب الاستثمار وأمين الحفظ أتعاب سنوية تبلغ 0.0625% لكلاً منهما من القيمة الصافية لموجودات الصندوق. تلك الأتعاب يتم إحتسابها بشكل شهري وتسدد إلى مراقب الاستثمار وأمين الحفظ طبقاً للنظام الأساسي للصندوق بشكل ربع سنوي.

11- الافصاحات المتعلقة بالاطراف ذات الصلة

تعتبر الأطراف ذات صلة إذا كان لها سيطرة على الطرف الآخر أو يكون لها تأثير جوهري عليه في اتخاذ القرارات المالية أوقرارات العمليات. خلال السنة، قام الصندوق بمعاملات مع أطراف ذات صلة وفقاً لبنود وشروط اعتمدها مدير الصندوق.

	2020	2019
الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي:		
المستحق إلى مدير الصندوق (إيضاح 5)	**17,047**	19,661
المستحق إلى مراقب الاستثمار وأمين الحفظ (إيضاح 5)	**3,579**	4,048
المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:		
أتعاب مدير الصندوق (إيضاح 9)	**193,895**	221,613
أتعاب مراقب الاستثمار وأمين الحفظ (إيضاح 10)	**13,850**	15,830

إن استثمار الصندوق في صناديق سوق نقدي (تحت التصفية) تتضمن 269,342 ديناراً كويتياً (2019: 429,322 ديناراً كويتياً) حيث أن مدير الصندوق هو المصفي القانوني.

يحتفظ مدير الصندوق بعدد 702,170 وحدة قابلة للإسترداد من الوحدات المصدرة للصندوق والتى تمثل نسبة 7.85% كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: 702,170 وحدة تمثل نسبة 7.85%). لم يسترد مدير الصندوق أي وحدات خلال السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2020 (2019: لا شيء).

12- إدارة المخاطر المالية

يستخدم الصندوق ضمن نشاطه الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد لدى البنوك، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الموجودات الأخرى والأرصدة الدائنة، ونتيجة لذلك فإنه يتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه.

أ - مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة. حالياً، لا يتعرض الصندوق لمخاطر سعر الفائدة.

ب - مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك والموجودات الأخرى. إن التعرض لمخاطر الإئتمان على الأرصدة لدى البنوك والمبلغ المدين المستحق من شركات المقاصة محدود، نظراً لأن الأطراف المقابلة تمثل بنوك ومؤسسات مالية ذو جدارة إئتمانية عالية مصنفة من قبل وكالات تصنيف الإئتمان.

بالنسبة للموجودات الأخرى، قام الصندوق بتطبيق المنهج المبسط للمعيار على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. وقد تم تحديد أنه لم يحدث أي تأثير جوهري من تقييم خسائر الائتمان المتوقعة حيث تمثل غالبية الأرصدة المدينة في المستحق من المقاصة نتيجة معاملات في الأوراق المالية والتي لا توجد بها حالات للتخلف عن السداد قد حدثت. ولذلك تم اعتبارها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة. وبناءً على تقييم الإدارة، فإن أثر خسارة الائتمان المتوقعة الناشئة عن تلك الموجودات المالية ليست جوهرية بالنسبة للصندوق حيث أن مخاطر التخلف عن السداد لم تزداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي.

إن الحد الأعلى لتعرض الصندوق لمخاطر الإئتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد لدى البنوك والموجودات الأخرى.

جـ - مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. حالياً لا يتعرض الصندوق لمثل هذه المخاطر، حيث أنه ليس لدى الصندوق موجودات ومطلوبات مالية مقومة بالعملات الأجنبية.

د - مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة تنتج عن عـــدم مقدرة الصندوق على توفير الأموال اللازمة لسداد إلتزاماته المتعلقـــة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر يستثمر الصندوق في الموجودات المالية القابلة للتسييل السريع.

تستحق مطلوبات الصندوق خلال 3 أشهر. كما يسمح النظام الأساسي للصندوق بالإسترداد الشهري مما يعرضه لمخاطر السيولة المتمثلة في الوفاء بإستردادات حملة وحدات الاستثمار في أي وقت.

تتمثل سياسة مدير الصندوق لإدارة مخاطر السيولة في الأتي:
1- استثمار معظم موجودات الصندوق في استثمارات متداولة في سوق نشط وذات قابلية للتصرف فيها.
2- الاحتفاظ بأصول سائلة مساوية للإستردادات المتوقعة.

كما في تاريخ البيانات المالية، فإن 86.37% (2019: 93.51%) من إجمالي موجودات الصندوق متداولة في أسواق نشطة. تستحق كل موجودات الصندوق خلال سنة واحدة (2019: سنة واحدة).

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية تتمثل في تذبذب قيمة الأداة نتيجة للتغير في السعر السوقي لادوات الملكية سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل معينة مرتبطة باستثمار فردي أو بالجهة المصدرة أو العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق. يدير الصندوق المخاطر من خلال تنويع الموجودات المالية.

لا يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار أدوات الملكية على الدخل الشامل الاخر لأن ليس لديه استثمارات في أوراق مالية متداولة مصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

يوضح الجدول التالي الحساسية للتغير المحتمل بشكل معقول في مؤشرات أدوات الملكية كنتيجة للتغير في القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية، حيث لدى الصندوق تعرض جوهري كما في 31 ديسمبر:

	2020		2019	
مؤشرات السوق	التغير في سعر أدوات الملكية %	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر	التغير في سعر أدوات الملكية %	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر
بورصة الكويت	± 5%	± 496,859	± 5%	± 618,726

13- قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية السنة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الموجودات أو الممكن دفعه لسداد المطلوبات من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الموجودات أو سداد المطلوبات بإحدى الطرق التالية:
- من خلال السوق الرئيسي الموجودات أو المطلوبات.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية الموجودات أو المطلوبات في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الأدوات المالية التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

إن الجدول التالي يبين موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر للصندوق المقاسة بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

	2020		
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**9,937,179**	**269,343**	**10,206,522**

	2019		
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	12,374,522	738,574	13,113,096

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية. لقد قدر مدير الصندوق أن القيمة العادلة للنقد لدى البنوك، والموجودات الأخرى والدائنين تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظرا لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، يحدد الصندوق ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

14- إدارة مخاطر رأس المال

يتمثل رأس مال الصندوق في إجمالي حقوق الملكية. إن قيمة حقوق الملكية المتاحة لحاملي الوحدات يمكن أن تتغير بصورة كبيرة نتيجة الإشتراكات والإستردادات التي تتم بواسطة حاملي الوحدات. إن هدف الصندوق عند إدارة رأس المال هو حماية قدرة الصندوق على الإستمرارية وذلك لتوفير عوائد ومنافع لحاملي الوحدات والمستفيدين الأخرين وايضاً الإبقاء على رأس مال يدعم أنشطة الصندوق الإستثمارية.

ولأغراض الإبقاء على أو تعديل هيكل رأس المال، فإن سياسة الصندوق هي أداء التالي:

- إسترداد وإصدار وحدات جديدة وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، والذي يتضمن أيضاً كيفية التعامل مع الإستردادات في حال تجاوز إجمالي طلبات الإسترداد عن 10% من قيمة صافي موجودات الصندوق.

يراقب مدير الصندوق رأس المال على أساس قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي الوحدات القابلة للإسترداد.

15- الجمعية العامة لحملة الوحدات

وافقت الجمعية العامة لحملة الوحدات المنعقدة بتاريخ 3 ديسمبر 2020 على البنود التالية:

أ) البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

ب) تعديل المادة رقم (4) من النظام الأساسي للصندوق الخاصة بأهداف الصندوق حيث تم تعديل الأهداف الحالية وإضافة هدف جديد لأنشطة الصندوق.

ج) تعديل المادة رقم (21) من النظام الأساسي للصندوق الخاصة بسياسات وقيود الاستثمار.

16- الأثر المترتب على كوفيد-19

تسبب تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، والذي أعلنت منظمة الصحة العالمية أنه جائحة، في تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية. أعلنت السلطات المالية والنقدية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك دولة الكويت، عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة لكوفيد-19. يبين هذا الإيضاح تأثير تفشي المرض على عمليات الصندوق والتقديرات والأحكام الهامة التي يطبقها مدير الصندوق.

أ) إدارة مخاطر السيولة

إستجابة لتفشي وباء (كوفيد-19)، يقوم الصندوق بتقييم السيولة ووضع التمويل عن كثب وإتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة. سيواصل الصندوق تقييم مركز السيولة لديه وذلك من خلال مراقبة تدفقاته النقدية وتوقعاته بعناية.

ب) قياس القيم العادلة للأدوات المالية

كان لتفشي وباء (كوفيد-19) تأثير سلبي على الصندوق من خلال إنخفاض ملحوظ في القيمة العادلة لبعض الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مما أدى إلى نتائج سلبية على الصندوق تتمثل في:

i. إنخفاض هام في نتائج الأعمال التشغيلية للصندوق خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مقارنة بنفس السنة من العام السابق.
ii. إنخفاض مجموع موجودات الصندوق نتيجة لإنخفاض القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
iii. تحقيق خسارة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بمبلغ 1,724,256 ديناراً كويتياً مما أدى إلى إنخفاض ملحوظ في حقوق الملكية للصندوق وصافي قيمة الموجودات لكل وحدة استثمار قابلة للإسترداد.

تم الإفصاح عن سياسة الصندوق فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في إيضاح رقم (13).

من المتوقع أن تستمر الآثار الحالية والمتوقعة لتفشي تأثير وباء كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية في التطور والانتشار، كما لا يزال حجم ومدة هذه التطورات غير مؤكد في هذه المرحلة ولكن يمكن أن يؤثر سلباً على الأداء المالي للصندوق والتدفقات النقدية والمركز المالي في المستقبل. سيواصل الصندوق مراقبة توقعات السوق وتحديث الافتراضات والتوقعات الخاصة به حيث قد يكون لذلك تأثير كبير على البيانات المالية في المستقبل.